المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العدد 19A1 كانون الاول 2025
No.19A Dec. 2025

محددات العلاقات الروسية ـ الصينية لمواجهة الأحادية القطبية

م. د. خالد محمد طاهر شبر
جامعة الإمام جعفر الصادق(ع) – كلية القانون
kheled_mohamed@ijsu.edu.iq

المُلخص

إن تشابه الأنظمة السياسية، وتزايد المصالح المشتركة عزز من التنسيق السياسي والدبلوماسي الروسي – الصيني في المحافل الدولية، والبحث عن توازن القوى ضد الهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة، فضلاً عن الرغبة المشتركة في بناء نظام دولي متعدد الأقطاب، فالمصلحة الثنائية المشتركة المتمثلة في مواجهة الضغوط الغربية هي الدافع الأساسي، وليس قيماً مشتركة عميقة، وعلى هذا الأساس توجهت روسيا والصين إلى منظمة شنغهاي للتعاون وبريكس لتعزيز مواقفهما وتنسيق تحركاتهما ضد الهيمنة الغربية بهدف تحقيق نظرية توازن القوى ضد اللاعب المهيمن في النظام الدولي الولايات المتحدة.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة، روسيا، الصين، الشراكة الثنائية، التحالف الإقليمي، حلف شمال الأطلسي.

Determinants of Russian – Chinese relations to confront unipolarity

Dr. Khalid Muhammad Tahir Shabar
Imam Ja'far al-Sadiq University (PBUH) – College of Law

Abstract

The similarity of their political systems and growing common interests have strengthened Russian – Chinese political and diplomatic coordination in international forums. This coordination is driven by a shared desire to counter Western hegemony, led by the United States, and a common aspiration to build a multipolar international order. The primary motivation is the shared bilateral interest in confronting Western pressure, rather than deep shared values. Based on this shared interest, Russia and China have turned to the Shanghai Cooperation Organisation (SCO) and BRICS to bolster their positions and coordinate their actions against Western hegemony, aiming to achieve a balance of power against the dominant player in the international system, the United States.

Keywords: United States, Russia, China, bilateral partnership, regional alliance, NATO

مقدمة

إن روسيا والصين تتشاركان بعض القواسم فالأنظمة السياسية في كِلا الدولتين متشابه، وتصنف كلاهما قوتين عظمتين نوويتان ولديهما جيوش ضخمة، ومن الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي ولهما حق النقض، وغالباً ما تكون الدولتين على طرفي نقيض مع الولايات المتحدة ومعارضتهما مبدأ الهيمنة على العالم والدعوة إلى نظام متعدد الأقطاب، وتفعيل دور المنظمات الدولية، وشهد مطلع العقدان من القرن الحادي والعشرين تحولاً في موازين القوى العالمية، وأبرز ملامحه هو التقارب الاستراتيجي المتصاعد بين روسيا والصين، ولم يعد هذا التقارب مجرد علاقات ثنائية يحكمها مبدأ حسن الجوار، بل تطور ليصبح شراكة استراتيجية شاملة وغير مسبوقة تتجاوز حدود التحالفات السياسية والعسكرية التقليدية، إذ تعمل الديناميكية الجديدة للشراكة الروسية – الصينية كقوة موازنة تسعى بشكل منهجي لإنهاء المكانة الأمريكية عبر جبهات متعددة تشمل الجوانب الجيوسياسية والأيديولوجية والإقتصادية.

أهمية البحث

تنطلق أهمية الدراسة من أن العلاقات الروسية – الصينية الإستراتيجية تسعى إلى إيجاد أنموذج للحكم بديلاً عن الأنموذج الليبرالية الغربي الذي يستخدم الديمقراطية والحقوق ذريعة لإسقاط مبدأ السيادة الوطنية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وهي رسالة تلقى صدى لدى العديد من الدول في الجنوب، إذ إن تعزيز العلاقات بين روسيا والصين يؤثر على مختلف أبعاد المكانة الأمريكية من النفوذ الجيوسياسي في المناطق الحيوية، مروراً بالتفوق الاقتصادي والمالي، وصولاً إلى الهيمنة الأيديولوجية، مما يمثل نقطة تحول تاريخية نحو تراجع عصر الهيمنة الأمريكية.

إشكالية البحث

يتمحور البحث حول إشكالية مفادها: **"ما طبيعة التحركات الثنائية في العلاقات الروسية – الصينية لمواجهة النظام الأحادي"**، إذ إن روسيا والصين دولتين تمتلكان مقومات الاستمرار لتحدي القوة الأمريكية على المدى الطويل، وأن التحركات الثنائية ليست مجرد ترتيب تكتيكي مؤقت، وإنما سعي لإعادة النظام الدولي في ظل صعود محاور القوى الجديدة. وعليه تتضح التساؤلات التالية، وهي:

- ما الأثر المؤسس للعلاقات الروسية – الصينية إزاء الأحادية القطبية؟
- ما تأثير العلاقات الروسية – الصينية على المكانة الأمريكية؟

فرضية البحث

يفترض البحث أن الشراكة الروسية – الصينية في التعاون العسكري المكثف والمناورات المشتركة، والتنسيق السياسي في المحافل الدولية، خاصة استخدام حق النقض المشترك داخل مجلس الأمن الدولي، والسعي إلى بناء نظام مالي وتجاري بديل يتجاوز هيمنة الدولار والمؤسسات المالية الغربية، مما يعيق قدرة الولايات المتحدة على تمرير القرارات التي تخدم أجندتها واحتمالية تفكك النظام الأحادي القطبية.

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، بغية تتبع القارب الثنائي الروسي – الصيني وصولاً إلى الاتفاق الاستراتيجي الذي يخلق جبهة متحدة تركز على مواجهة النظام الدولي الأحادي القطبية، والسعي لتشكيل النظام الدولي المتعدد الأقطاب يراعي توازن القوى الدولي.

هيكلية البحث

اشتمل البحث على المقدمة، والخاتمة، كما تضمن مطالبين، إذ في المطلب الأول: **"تأثير العلاقات الروسية – الصينية على المكانة الأمريكية"**. والمطلب الثاني: **"تأثير العلاقات الروسية – الصينية على المكانة الأمريكية"**.

المطلب الأول

الأثر المؤسس للعلاقات الروسية – الصينية إزاء الأحادية القطبية

إن تفكك الاتحاد السوفياتي عام 1991، دفع القيادة الروسية إلى تدعيم العلاقات مع العالم الغربي، والتفكير بطبيعة العلاقات مع الصين على اعتبارها واحدة من الخيارات الروسية، لذلك جاءت زيارة الرئيس الروسي السابق "بوريس يلتسين" **(Boris Yeltsin)** إلى العاصمة الصينية بكين عام 1992، على اعتبارها جزء من التوازن في السياسات الخارجية الروسية بين التوجه الغربي والتوجه الآسيوي كون روسيا دولة أورو – آسيوية، ومع تولي الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" **(Vladimir Putin)** السلطة عام 2000، ترسخت القناعة أن الدولتين روسيا والصين غير الحليفتين للولايات المتحدة قد أصبحتا في مسار واحد مناهض للهيمنة والسيطرة على النظام العالمي.

الفرع الأول: التحالف الإقليمي وحسن الجوار عام 2001

شكلت التفاهمات الروسية – الصينية رؤية شاملة لاحتواء النفوذ الأمريكي في المناطق التي تعدها الدولتين حيوية لمصالحهما، لا سيما توسع حلف شمال الأطلسي في المناطق المحاذية لروسيا في وسط وشرق أوروبا، فضلاً عن رؤية الحلف لضم دول رابطة الكومنولث وبعض دول آسيا الوسطى الأمر الذي يمس مصالح الصين الإقليمية[1]، لهذا تبينت أهمية تشكيل تحالف يضم روسيا والصين لمحاربة

[1] كوثر عباس الربيعي، مستقبل النظام الأمني الأمريكي في شرق آسيا (الصين واليابان والكوريتين)، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 23، 2004، ص46.

النزعة الأحادية، إذ أصبحت الشراكة الثنائية من أهم التحديات التي تواجه مجموعة من المتغيرات، أهمها[1]:

أولاً: رغبة روسيا والصين في تقييد الأحادية القطبية الأميركية عبر تشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب، وإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد.

ثانياً: تنامي المحاذير الأمنية الروسية – الصينية بخطر النفوذ الأميركي في آسيا الوسطى وشرق أوروبا، وامتداد حلف شمال الأطلسي شرقاً الأمر الذي عزز الجهود الثنائية لاحتواء الخطر الأميركي.

ثالثاً: تشبث روسيا والصين بعدم التدخل في الشؤون الوطنية للدول، ورفض النزعات الانفصالية الداخلية، مثل: الشيشان في روسيا، وإقليم التيبت في الصين.

رابعاً: معارضة روسيا والصين مشروع الدرع الصاروخي الأميركي، والانسحاب الأحادي الأميركي من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة البالستية.

خامساً: التخوف الروسي والصيني من النفوذ الإسلامي في الدول المجاورة، فضلاً عن تخوفهما من تنامي الحركات القومية الوطنية في تلك المناطق، مثل: القوقاز، آسيا الوسطى، ومناطق غرب الصين.

سادساً: توافق رؤية الصين وروسيا من حيث خفض انتشار الجيش الروسي في الدول حديثة الاستقلال، والتخلي عن معاهدات الدفاع المشترك بمعاهدات تعاون وصداقة مع الهند، فيتنام، كوريا الشمالية[2].

إن المصالح الروسية – الصينية تبادلية حيث أن روسيا تحتاج إلى مساندة الصين في موقفها ضد توسع حلف شمال الأطلسي، بينما الصين تحتاج إلى تأييد روسيا لموقفها تجاه تايوان في إطار اتساع دائرة النفوذ، فبعد تفكك الاتحاد السوفياتي عام 1991، اتفقت الدولتين على مواصلة العلاقات الدبلوماسية السابقة، ثم اعتمدت الدولتين شراكة للتعاون الاستراتيجي عام 1996، إذ تعمقت الثقة السياسية المتبادلة بين الجانبين وتكثفت الاتصالات بين قادتهما[3]، وعلى هذا الأساس تطورت المواقف الرسمية لتطوير العلاقات حيث التقى الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" **(Vladimir Putin)** مع الرئيس الصيني "جيانغ زيمين" **(Jiang Zemin)** وجرى توقيع اتفاقية التعاون وحسن الجوار عام 2001، الأمر الذي أرسى أسس تنمية العلاقات الثنائية الودية الطويلة الأمد[4].

وتضمنت اتفاقية التعاون وحسن الجوار العمل على تقوية التنسيق والتعاون بين الدولتين في جميع القضايا سواء أكانت سياسية أم عسكرية أم أمنية أم اقتصادية، والابتعاد عن الخصومة بين الطرفين إلى الأبد، وعدم الانحياز وعدم المواجهة، والتأكيد على أن الاتفاقية غير موجهة ضد أي دولة ثالثة[5]، وأصرت الصين على أن تبدأ الاتفاقية بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي وتحريم اللجوء إلى القوة والتهديد باستخدامها، وأن يتعهد الطرفان بعدم المبادأة في استخدام الأسلحة النووية، وأن لا مطالب بالسيادة على أرض بينهما، وعدم مشاركة أي منهما في أي تحالف أو تكتل، وعدم السماح بإقامة أي منظمة على أرض أي منهما يمكن أن تهدد سيادة الطرف الآخر[6]، لذلك عدت هذه الاتفاقية مثالاً في البحث عن الأمن بالاعتماد على الثقة والتعاون والمنفعة المتبادلة.

إن التحركات الروسية – الصينية في هيكلة العلاقات الثنائية جاء نتيجة توسع حلف شمال الأطلسي الذي يؤثر على مصالح الاستراتيجية لِكلاِ الدولتين في شرق أوروبا وآسيا، لذلك طلبت روسيا من الولايات

---

(1) إبتسام محمد العامري، المخاوف الأمريكية من تنامي القوة العسكرية الصينية، مجلة أوراق دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 169، 2008، ص9.

(2) أبو بكر الدسوقي، العلاقات الروسية – الصينية.. محددات الخلاف وأفاق التعاون، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الرابعة والأربعون، المجلد 43، العدد 170، تشرين الأول/أكتوبر، 2007، ص77.

(3) كاظم هاشم نعمة، الصين في السياسة الآسيوية، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف، طرابلس، 2007، ص258.

(4) لمى مضر جري الإمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص327.

(5) محمد صادق إسماعيل، التجربة الروسية: بوتين واستراتيجية الأمن القومي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2023، ص217.

(6) حسن رجب ومحمد الشيخ، المعجم الثقافي الصيني الموسوعي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2022، ص154.

المتحدة ضمانات كافية إزاء توسع الحلف، كما أن روسيا والصين بحثتا عن شراكة حقيقية تسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية التي توازن مكانة الاتحاد الأوروبي.

ولعل الوضع السياسي العالمي القائم على الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة دفع روسيا والصين إلى البحث عن بدائل أكثر مرونة لقيادة النظام الدولي عن طريق الحوار الثنائي لتشكيل نظام دولي يرعي مصالح الدول الكبرى أو ما يسمى بالتعددية القطبية، الأمر الذي يقرب توجهات الدولتين في إدارة السياسة الدولية ويضاعف من نفوذهما في هيكلة النظام الدولي، فقد اتفق الجانبان عن طريق الاتفاقية بأن بناء النظام الدولي متعدد الأقطاب يعد مرحلة مهمة في طريق الحفاظ على النظام الدولي[1].

وتضمنت اتفاقية حسن الجوار الروسية – الصينية مجموعة من المبادئ، أهمها[2]:

أولاً: تدعيم التعاون العسكري والأمني بين الطرفين

ثانياً: المعارضة المشتركة لمشروع الدرع الصاروخي الأميركي في شرق أوروبا.

ثالثاً: رفض المفهوم الغربي للتدخل الإنساني الذي تبناه حلف شمال الأطلسي في كوسوفو عام 1999.

رابعاً: المعارضة المشتركة للتوسع العسكري الأمريكي والذي يؤثر على الأمن العالمي.

خامساً: الدعم الروسي لمفهوم صين واحدة، والاعتراف بحق الصين في تايوان.

لهذا أصدرت روسيا والصين بياناً مشتركاً عام 2003، إذ وافقت الدولتين على تطوير علاقات حسن الجوار الودية والشراكة الإستراتيجية، كما قعت الدولتين على بيان مشترك عام 2004، بهدف تطبيق اتفاقية التعاون وحسن الجوار، وعلى هذا الأساس قام الرئيس الصيني "هو جينتاو" **(Hu Jintao)** بزيارة روسيا مرتين عام 2005، وأكدت الدولتين على استمرار الشراكة الإستراتيجية، وفتح قناة جديدة لحوار استراتيجي عالمي، ودعم الدولتين بعضهما في المسألتين الأساسيتين في تايوان والشيشان، وتم الاتفاق التكميلي لإنهاء المشاكل الحدودية، وتمت عملية التسوية الحدودية بتوقيع وثائق ترسيم الحدود عام 2008[3].

وأشاد رئيس الوزراء الروسي "فلاديمير بوتين" بالعلاقات بين روسيا والصين كونها تتميز بالطابع الاستراتيجي، وتستجيب لمصالح الشعبين، وتساعد على ضمان الأمن والاستقرار في الدولتين والعالم، وخلال زيارة الرئيس الروسي "دميتري ميدفيديف" **(Dmitry Medvedev)** إلى بكين عام 2008، وقعت الدولتين على بيان مشترك حول القضايا الدولية تضمن الالتزام بأهداف ومبادئ الأمم المتحدة، أبرزها: عدم الاعتداء، واحترام السيادة، ووحدة الأراضي، وعدم التدخل، والمساواة، والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي، والاعتراف العام بالمعايير التي توجه العلاقات الدولية[4].

وقد أكد الرئيس الروسي "دميتري ميدفيديف" أن الصين أصبحت من القوى الدولية البارزة، وتؤدي دوراً في تعزيز علاقات حسن الجوار والاستقرار والأمن في آسيا والمحيط الهادي، وعلى المستوى العالمي، وأن العلاقات بين روسيا والصين تتميز بالشراكة الإستراتيجية، وأجتمع الرئيس الصيني "هو جينتاو" مع نظيره الروسي "دميتري ميدفيديف" في موسكو عام 2009، بهدف تدعيم علاقات التعاون والشراكة الثنائية الإستراتيجية، وأكد الرئيس الصيني "هو جينتاو" قائلاً: **"أنه يتعين على الجانبين تعزيز التعاون في مجالي: التجارة والطاقة، وكذا في التبادلات الشعبية والثقافية"**[5].

وخلال منتدى "سان بطرسبورغ" الاقتصادي الدولي التقى الرئيس الصيني "هو جينتاو" مع نظيره الروسي "دميتري ميدفيديف" في موسكو عام 2011، وجرت محادثات ثنائية لوضع خطة لتنمية الروابط، وتعمق التقارب مع روسيا حيث شهدت العلاقات الثنائية تطوراً ارتقت إلى ما سمي "شراكة

---

(1) جميل مطر، تطويع الخصم: الضغوط الغربية على روسيا، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المجلد 28، العدد 323، كانون الثاني/يناير، 2006، ص52.

(2) نورهان السيد الشيخ، روسيا.. الشريك الطبيعي للصين، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة السابعة والأربعون، المجلد 46، العدد 183، كانون الثاني/يناير، 2011، ص94.

(3) بايتس غيل، النجم الصاعد: الصين دبلوماسية أمنية جديدة، ترجمة: دلال أبو حيدر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص91.

(4) بشير عبد الفتاح، أزمة الهيمنة الأمريكية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص175.

(5) نورهان السيد الشيخ، المرجع السابق، ص93.

تعاون استراتيجية شاملة" عام 2011، وعقب تولي الرئيس الصيني "شي جين بينغ" **(Xi Jinping)** السلطة عام 2012، أخذ المحور الروسي– الصيني في الصعود والتمكن، لكن الصين بقيت متخوفة من سياسات روسيا إزاء الغرب وحلف شمال الأطلسي، إلا أن الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" سعى إلى طمأنة وإرضاء الشركاء الصينيين بقيادة الرئيس الصيني "شي جين بينغ"، خاصة إثر تأكيد روسيا على تعاونها الوثيق والتزامها باتفاقية حسن الجوار والشراكة الإستراتيجية[1].

وتعمقت العلاقات الثنائية بعد استيلاء روسيا على شبه جزيرة القرم عام 2014، إذ واصل الجانبان الارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى "شراكة التنسيق الإستراتيجية الشاملة في العصر الجديد" عام 2019، وقد وصل التقارب أوجه بعد الحرب الروسية على أوكرانيا عام 2022، حين دفعت العقوبات الغربية روسيا إلى الاعتماد على الدعم السياسي والاقتصادي الصيني. وتبادلت روسيا والصين الدعم في المحافل الدولية، خاصة مجلس الأمن الدولي، وتنسيق مواقفهما عند استخدام حق النقض، لا سيما في القرارات المنحازة للمصالح الغربية، أو التي تمس السيادة الوطنية، كما سعى الجانبان إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمي وحماية مصالحهما المشتركة في العالم، وأسهمت الدولتان في تشكيل عدد من المنظمات المتعددة الأطراف التي تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي، وتعزز التقارب بين الجانبين في رؤية مشتركة للعلاقات الدولية، تقوم على السعي لإنهاء الهيمنة الأميركية عالمياً، والدفع نحو تأسيس نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، فضلاً عن موقف موحد يجمعهما على الصعيد الإقليمي لتحقيق التكامل الاقتصادي وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة[2].

يتبين مما سبق أن التفاهمات الروسية – الصينية في مضمار العلاقات الدولية تضمنت مبادئ عامة تقوم على عدم المواجهة أو الاستهداف، لذلك جاءت اتفاقية حسن الجوار والاتفاقيات الإستراتيجية لتعطي للعلاقات الثنائية آلية تقوم على لقاءات منتظمة لتبادل الرؤى في قضايا ذات الصلة في الشؤون الدولية.

الفرع الثاني: التوازن الاستراتيجي في مضمار التعاون الثنائي

سعت روسيا والصين إلى تطوير الشراكة الإستراتيجية الثنائية ضمن إطار التفاهم المشترك من حيث الاحترام المتبادل في عدم المساس بمناطق نفوذ أمنهما القومي، إذ دعمت روسيا رغبة الصين في ضم تايوان إلى الوطن الأم وتكوين الصين الواحدة، بالمقابل أيدت الصين موقف روسيا في انضمامها إلى منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا – الباسيفيك[3]، فضلاً عن الرغبة الروسية – الصينية في تشكيل نظام دولي جديد يقوم على مبادئ التعايش السلمي واحترام مصالح الدول، ويضمن التنوع المتبادل للحضارات المختلفة، وإيجاد الحلول اللازمات الدولية، والحيلولة دون استمرار نظام الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة، بالإضافة إلى خلق توازن استراتيجي يوازي السياسة الأطلسية الهادفة إلى توسع حلف شمال الأطلسي شرق أوروبا وآسيا الوسطى، خاصة في منطقة حوض المحيط الهادي[4].

وشهدت العلاقات الروسية – الصينية تحسناً في المجال الاستراتيجي في إطار الرؤية المتقاربة حيال الأوضاع الدولية بعد تفجير برجي التجارة العالمية والحرب الدولية على الإرهاب عام 2001، فقد سعت روسيا والصين إلى تعزيز وتطوير الشراكة بينهما من خلال إجراء محادثات الأمن الاستراتيجي، وتدعيم التنسيق في قضايا الأمن الإستراتيجية الأساسية، لذلك شكلت روسيا والصين في منطقة آسيا الوسطى منظمة "شانغهاي للتعاون" عام 2001، وهي منظمة دولية سياسية واقتصادية وأمنية أوراسية تضم الصين، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وروسيا، وطاجيكستان، وأوزبكستان، وتتمحور أهدافها حول "تعزيز سياسات الثقة المتبادلة، حسن الجوار بين دول الأعضاء، محاربة الإرهاب وتدعيم الأمن، مكافحة

---

(1) نس. غ. لوزيانين، عودة روسيا إلى الشرق الكبير، ترجمة: هشام حمادي، دار المدى للنشر، بيروت، 2012، ص321.

(2) جلبير الأشقر، الحرب الباردة الجديدة "دليل لا غنى عنه لفهم الفوضى العالمية الراهنة ونذيرها المشؤوم"، دار الساقي، بيروت، 2024، ص16.

(3) وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1987 – 2010، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2000، ص168، 169.

(4) نورهان الشيخ، التعاون الاستراتيجي الروسي – الايراني...الأبعاد والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الخامسة والخمسون، المجلد 49، العدد 180، نيسان/أبريل، 2010، ص94.

الجريمة وتجارة المخدرات، مواجهة حركات الانفصال والتطرف الديني أو العرقي، التعاون في المجالات السياسية والتجارية والإقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية، والنقل والتعليم والطاقة والسياحة وحماية البيئة، وتوفير السلام والأمن والاستقرار في المنطقة"[1].

ويأتي تشكيل منظمة "شنغهاي للتعاون" تأكيداً على استمرارية النهج الأمني في السياسة الخارجية لكل من الدولتين، واستكمالاً للمباحثات الأمنية الروسية – الصينية ما يعطي مؤشراً على نوعية الحراك الروسي – الصيني في النظام الدولي، لا سيما بعد تراجع دور الولايات المتحدة عالمياً جراء الحرب على أفغانستان عام 2001، والعراق عام 2003، مقابل تصاعد ملحوظ لدور روسيا والصين في النظام الدولي، ثم تأكدت أهمية روسيا والصين بعد الأزمة المالية العالمية عام 2009، والتي وضعت الاقتصاديات الغربية على حافة الانهيار[2].

لذلك سعت روسيا والصين إلى إيجاد منظمة دولية تراعي حقوق الدول بعيداً عن الرؤية الغربية، وعلى هذا الأساس تشكلت "البريكس" عام 2009، وهي منظمة دولية تضم دولاً كبرى وناشئة، أهمها: "البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا، بالإضافة إلى دول أعضاء جدد، هي: "مصر، إيران، الإمارات العربية المتحدة، إثيوبيا"، وتأسست المجموعة في الأصل لتسليط الضوء على فرص الاستثمار، وتطورت لتصبح تكتلاً جيوسياسياً واقتصادياً يهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وتحدي هيمنة المؤسسات الإقتصادية الغربية، وتأسيس نظام دولي متعدد الأقطاب[3].

إن روسيا ترى في السياسة الأمريكية مصدر خطر لا سيما بعد أن أصرت الولايات المتحدة على نشر منظومة الدرع الصاروخي في عدد من الدول الأمر الذي يهدد الأمن القومي الروسي، كذلك ترى روسيا أن القواعد العسكرية الأمريكية في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، هو بمثابة تطويق شامل للأمن الروسي يتكامل مع امتداد حلف شمال الأطلسي في أوروبا الشرقية، لذلك فأن مخاوف روسيا من التواجد الأمريكي في مناطق نفوذها مما دفعها نحو الصين من أجل إقامة علاقات استراتيجية[4].

لقد وجدت روسيا أن الهيمنة الأمريكية أصبحت تمس مصالحها الأمنية، فقد قدمت الكثير من التنازلات على أمل أن تحضي بدور أكبر في السياسة الدولية، لكن المصلحة كانت عكس ذلك الأمر الذي دفعها الى إعادة أحياء علاقتها مع حليفها القديم الصين، وذلك من خلال اتفاقية التعاون وحسن الجوار، واتفاق استراتيجي للتعامل مع متطلبات القرن الحادي والعشرين، كما أن روسيا تدرك أن نظاماً دولياً متعدد الأقطاب مؤلفاً من أكثر من دولة يمتلك قوة ليصبح ميزان القوى أفضل في ظل هذا النظام حيث سوف تكون بعض الدول أقوى من غيرها، لكن أي منها سوف يكون غير قادر على الهيمنة على النظام الدولي، وفي الوقت ذاته فأن جميعاً لديها الوسائل لمنع الهيمنة، أو يتم استقطابها مع محاور أخرى لأنشاء نظام دولي جديد متعدد الأقطاب[5].

إن الهيمنة الأمريكية على العالم دفعت روسيا إلى التحالف الاستراتيجي مع الصين، بهدف ضمان أمن الحدود الجنوبية لروسيا من خلال التنسيق مع الصين لوقف نشاط القوى الانفصالية والتطرف الديني في مناطق الحدود المشتركة، فالشراكة بين الدولتين ترمي إلى تعزيز الثقة والأمن المتبادل، فقد تعهد كلاهما

---

(1) Eva Seiwert, The Shanghai Cooperation Organization and China's Vision of International Relations, Bristol University Press, England, 2025, P. 68.

(2) طارق محمد ذنون، العلاقات الأمريكية – الروسية بعد الحرب الباردة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2012، ص248.

(3) Murat Tinas and Alp Cenk Arslan, Rethinking Techno – Politics in the Digital Age: Global Technology Relations and Security, IGI Global Scientific Publishing, Pennsylvania, 2025, P. 180.

(4) فراس عباس هاشم، استعصاءات الجغرافيا: روسيا واختراق المخيال الجيوبوليتيكي لمساحة الفضاءات العالمية، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص159.

(5) نس. غ. لوزيانين، المرجع السابق، ص230.

على ضمان مبادئ اتفاقية التعاون وحسن الجوار بعدم استخدام السلاح بما فيها الأسلحة النووية ضد الطرف الآخر، مما يجعل الدولتين أكثر اندفاعاً في مواجهة القوى المهيمنة في النظام الدولي[1].

إن توسع النفوذ والهيمنة الأمريكية في شرق آسيا دفع الصين إلى طلب الدعم والأسناد من روسيا، لمواجهة التحالف الأمني الأمريكي– الياباني، وانطلاقاً من إدراك روسيا والصين بأن تقاربهما يمكن أن يمارس ضغوط مضادة تعادل ما تمارسه الولايات المتحدة من ضغوط على الدولتين وللحد منه، وتأتي المصلحة المشتركة لروسيا والصين في توسيع نطاق تعاونهما لتخفيف الضغوط الأمريكية عليهما معاً، من جهة، البحث عن مجالات للتعاون في المجالات العسكرية والإقتصادية لتحقيق لكل منهما مزيداً من القوة المنفردة لمواجهة أية ضغوط من القوى الخارجية، من جهة أخرى.

وتعتقد روسيا أن الشراكة الإستراتيجية مع الصين ستكون أداة لضمان أمن حدودها الجنوبية وإحلال الاستقرار في آسيا الوسطى، خاصة مع توسع الشراكة لتشمل الهند وإيران، فضلاً عن حاجة الصين إلى المعدات والتجهيزات العسكرية والتكنولوجية الروسية اللازمة لتحديث الصناعة العسكرية الصينية، الأمر الذي يساعد الصين على دعم صادراتها، ويحسن الاقتصاد الروسي، وترى الصين أن التعاون مع روسيا يحقق بيئة أمنية آمنة عبر تأمين حدودها وعدم إثارة المشكلات الحدودية الإقليمية التي تمس سيادتها[2].

وأدركت روسيا والصين خطورة الإرهاب على أمنهما ومصالحهما العليا، لذلك تعاونت الدولتين مع الولايات المتحدة في مسألة مكافحة الإرهاب الدولي كونها خطوة إيجابية في تعزيز وتطوير العلاقة الأمنية والعسكرية، لكن سرعان ما تخوفت الدولتين بخوف من الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب، الرامية إلى احتواء وتطويق الدولتين، خاصة في منطقة آسيا الوسطى، كما تعهد روسيا والصين بالتعاون لمواجهة الإرهاب، والانفصال، والتطرف، وهي إشارات إلى تطور الجماعات الإسلامية المتطرفة في آسيا الوسطى، والشيشان، إذ عارضت روسيا والصين توجهات الولايات المتحدة، سواء بالفعل من طرف واحدة، أم تحت غطاء منظمة الأمم المتحدة، فإن الدولتين أكدا أنهما يعملان على تطوير علاقات التنسيق والشراكة الإستراتيجية الشاملة لحماية الاستقرار الإقليمي والسلام العالمي[3].

يتضح مما سبق أن مساعي روسيا لإعادة دورها الجديد بما ينسجم مع تطلعاتها الإقليمية والدولية، لذلك وضعت القيادة الروسية أمام خيارات التوجه نحو آسيا – الباسيفيك لدعم نفوذها وحماية مصالحها، وبهدف استثمار الظروف المستمدة في طبيعة البيئة الإقليمية، أقدمت روسيا على تطوير علاقاتها مع الصين، إلى جانب تحسين علاقاتها مع كوريا الجنوبية، وفي المقابل عملت الصين في إطار توسعها الهادئ والمتزن على توسيع الشراكة الاستراتيجية مع روسيا، وزيادة إجراءات بناء الثقة على الحدود مع روسيا، والتوجه المشترك نحو إعادة بناء النظام الدولي بما يراعي التعددية القطبية.

المطلب الثاني

تأثير العلاقات الروسية – الصينية على المكانة الأمريكية

إن تحول في مصادر القوة من الدول الغربية إلى شرق آسيا وضع روسيا والصين أمام مواجهة حقيقية لتحدي الهيمنة الأمريكية، مما أجبر الولايات المتحدة على إعادة الاستثمار بكثافة في أوروبا لا سيما دعم حلف شمال الأطلسي، مما أدى إلى تشتيت التركيز الاستراتيجي وتقليل الموارد الأمريكية المتاحة لمواجهة روسيا الصين، وأدركت الإدارة الأمريكية أن عليها التحول نحو الاحتواء المزدوج روسيا عسكرياً والصين اقتصادياً وتكنولوجياً. وأصبح الدور الأمريكي يركز على بناء تحالفات أمنية متعددة

---

[1] حلا عبد الله الشمايلة، العلاقات الروسية الصينية 2010 – 2020، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، 2022، ص105.

[2] مدحت أيوب، الآسيان بين بكين وواشنطن، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الثامنة والأربعون، المجلد 47، العدد 183، كانون الثاني/يناير، 2011، ص96.

[3] ولد الصديق ميلود، مكافحة الإرهاب: بين مشكلة المفهوم واختلاف المعايير عند التطبيق، ج2، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2025، ص29.

الأطراف، مثل توسيع حلف شمال الأطلسي لاحتواء القوتين في آن واحد، مما يستهلك موارد هائلة ويضعف القدرة على تنفيذ المشاريع الأمريكية الأخرى.

الفرع الأول: مواجهة توسع حلف شمال الأطلسي شرقاً

جسد توسع حلف شمال الأطلسي شرقاً بعد نهاية الحرب الباردة محور الاهتمام الأمريكي، مما وضع الشراكة بين موسكو وبكين في مواجهة مباشرة مع حجر الزاوية في الهيمنة الأمنية الأمريكية في أوروبا، فقد انطلقت روسيا والصين من الإطار الأيديولوجي المشترك من حيث رفض توسع الكتل العسكرية "الناتو"، واعتبرت الدولتين أن توسع حلف شمال الأطلسي هو جوهر التهديد العالمي، حيث يمثل جبهة موحدة للأمن القائم على التحالفات الحصرية الذي تقوده الولايات المتحدة[1].

وأصدرت روسيا والصين بياناً مشتركاً بعنوان: "الصداقة بلا حدود" في شباط/فبراير 2022، أدان بشكل مباشر توسع الحلف، ومؤكداً أن "الصداقة بين الدولتين لا حدود لها"، وهذا البيان قدم غطاءً أيديولوجياً لروسيا، حيث عزز الرواية القائلة بأن الحرب ليست عدواناً، بل دفاعاً عن المصالح الأمنية ضد التهديدات التي يمثلها تمدد الغرب.

وطرحت روسيا والصين مفهوم جديد للأمن يقوم على عنوان: "الأمن غير القابل للتجزئة"، إذ استخدمت روسيا والصين هذا المفهوم للتأكيد بأن أمن دولة ما لا ينبغي أن يتم على حساب أمن دولة أخرى في إشارة إلى توسع حلف شمال الأطلسي، مما قوض شرعية السياسة الأمنية الأمريكية القائمة على ضم حلفاء جدد، ومنحت روسيا والصين بوصفهما قوتين عظميين وزناً عالمياً مضاعفاً خارج الإطار الأوروبي، إذ إن التوافق المشترك الروسي – الصيني ضد توسع الحلف أرسل رسالة إلى العالم بأن الولايات المتحدة تتبع سياسات تزيد من حدة الصراعات وتعرقل الأمن الجماعي، مما يقلل من مصداقيتها كقائد للسلام والاستقرار[2].

وقامت الصين بربط صراع حلف شمال الأطلسي في أوروبا مباشرة بالجهود الأمريكية لتشكيل تحالفات أمنية مماثلة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مثل: "الحوار الأمني الرباعي" **(Quad)**، وهو منتدى استراتيجي بين الولايات المتحدة والهند وأستراليا واليابان، يهدف إلى تعزيز التعاون في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، واتفاقية "أوكوس" **(AUKUS)** هي اتفاقية أمنية ثلاثية بين أستراليا وبريطانيا والولايات المتحدة، واعتبرت الصين أن محاولة حلف شمال الأطلسي تطوير علاقاته مع دول آسيوية، مثل: اليابان وكوريا الجنوبية، وتصنيف الصين كتحدٍ منهجي ومحاولة خلق حلف شمال آسيوي يمثل محاولة لتطويقها، لذلك فإن دعم الصين لروسيا ضد حلف شمال الأطلسي في أوروبا هو في الواقع دعم لمصالحها الأمنية ضد أي توسع مستقبلي للحلف باتجاه الشرق[3].

وفي المسار ذاته أدى الصراع الروسي – الأوكراني إلى إعادة توجيه جزء كبير من الموارد والاهتمام الأمريكي نحو أوروبا، وإجبار الولايات المتحدة على تعزيز التزاماتها تجاه حلف شمال الأطلسي، وهذا يخدم مصلحة روسيا والصين عن طريق تشتيت تركيز الولايات المتحدة عن أولويتها المعلنة وهي التركيز على روسيا والصين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وعدم منح ورسيا والصين مزيداً من الوقت والمساحة لتطوير قدراتها، كما أظهرت الأزمة الأوكرانية ومعارضة روسيا انضمامها إلى حلف شمال الأطلسي أن روسيا والصين يمكنهما العمل كفريق واحد لإجبار الولايات المتحدة على الاختيار بين

---

(1) Iliya Kusa, China's Strategic Calculations in the Russia – Ukraine War, On the website: https://www.wilsoncenter.org. Visited: 25/8/2025.

(2) مشاور صيفي، مستقبل الشراكة الإستراتيجية الروسية – الصينية: أهم السيناريوهات وانعكاساتها على العلاقات الدولية، مجلة الحقيقية للعلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة أحمد دراية – أدرار، الجزائر، المجلد 20، العدد 4، كانون الأول/ديسمبر، 2021، ص116.

(3) John J. Mearsheimer, The Causes and Consequences of the Ukraine Crisis, On the website: https://nationalinterest.org. Visited: 25/8/2025.

مسرحين حيويين "أوروبا وآسيا"، مما يكشف عن محدودية الموارد الأمريكية والقدرة على إدارة الأزمات في وقت واحد، وتحدى مبدأ القطب الأوحد[1].

لذلك اتبعت الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين استراتيجية العقوبات الإقتصادية كبديل للسيطرة الغربية على التحركات الروسية والصينية، وكان الهدف الأساسي من العقوبات الغربية هو عزل روسيا والصين ودفعهما إلى الانسحاب أو تغيير سياستهما، لكن من خلال زيادة التجارة الثنائية روسيا والصين تمكنت الدولتين من توفير البدائل للسلع الغربية، مما أضعف تأثير العقوبات كأداة للضغط الأمريكي، وأن الدعم المالي والتقني المتبادل يمثل شكلاً من أشكال التدخل غير العسكري الذي يخدم الهدف الاستراتيجي الروسي – الصيني المشترك في إظهار فشل أدوات الهيمنة الأمريكية.

لقد رسخت الشراكة الروسية – الصينية فكرة إمكانية مقاومة الضغط الاقتصادي الغربي، وإمكانية إضعاف القدرة الأمريكية على استخدام العقوبات والقيود المالية القائمة على هيمنة الدولار على اعتباره أداة فعالة لفرض إرادتها على الدول الأخرى، لذلك يمثل الغزو الروسي لأوكرانيا في شباط/فبراير 2022، نقطة الذروة في التحدي الروسي – الصيني المشترك للهيمنة الأمنية والسياسية للولايات المتحدة في أوروبا والعالم، وهذا التحدي لم يكن عسكرياً مباشراً من الصين، بل تمثل في تقديم غطاء أيديولوجي ودعم اقتصادي لروسيا لمواجهة التوسع المستمر لحلف شمال الأطلسي الذي تقوده الولايات المتحدة[2].

وتحولت العلاقة بين روسيا والصين من مجرد تنسيق إلى شراكة استراتيجية بلا حدود أعلنت صراحة عن هدفها المشترك هو تجريم توسع حلف شمال الأطلسي إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب يكون فيه نفوذ الولايات المتحدة محدوداً، فقد أعلن الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" والرئيس الصيني "شي جين بينغ" في شباط/فبراير 2022، شراكتهما بلا حدود، وإدانة توسع حلف شمال الأطلسي، واصفين إياه بأنه بقايا عقلية الحرب الباردة، وتهديد مباشر للأمن والاستقرار الإقليمي.

وتبنت الصين إلى حد كبير الرواية الروسية التي تعد توسع حلف شمال الأطلسي شرقاً تجاه حدود روسيا هو السبب الجذري والأمني للصراع، وأن الغرب هو المسؤول عن التصعيد، وهذا الموقف الصيني الذي يتمثل في الحياد المؤيد لروسيا، يمنح حجة روسيا وزناً عالمياً خارج نطاق الدول الغربية[3].

وأظهرت مواقف روسيا والصين المتوافقة أن الولايات المتحدة غير قادرة على عزل روسيا دبلوماسياً بشكل كامل، وأن وجود الصين كداعم سياسي يضعف من القيادة الأخلاقية والدبلوماسية للولايات المتحدة، ويقوض مساعيها لتشكيل جبهة عالمية موحدة في المحافل الدولية، إذ إن التحدي الجيوسياسي يتمثل في ربط الأمن الأوروبي بالهند – باسيفيك فدعم الصين لروسيا لم يكن قاصراً على أوروبا، بل ربطته مباشرة بمصالحها الإستراتيجية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، معتبرة تهديد حلف شمال الأطلسي في الشرق والغرب هو تحدٍ واحد للأنموذج الأمني الذي تقوده الولايات المتحدة[4].

واستخدمت روسيا والصين الصراع الأوكراني للتحذير من محاولات الولايات المتحدة بناء تكتلات عسكرية مناهضة في آسيا أو ما يسمى "ناتو آسيوي"، والسعي لاستنزاف الموارد حيث أجبرت الولايات المتحدة على تركيز جزء كبير من اهتمامها العسكري والمالي والدبلوماسي على أوروبا، مما يخدم مصلحة روسيا والصين من خلال تشتيت تركيز الولايات المتحدة عن منطقتهما الاستراتيجية ذات الأولوية.

وأثبتت الشراكة الروسية – الصينية قدرتها على إدارة تحدي عالمي متزامن عبر مسرحين "أوروبا وآسيا"، مما يقوض الاعتقاد بقدرة الولايات المتحدة على إدارة نظام أمني عالمي أحادي القطب، فحينما

---

(1) مصطفى فهمي، الشراكة الإستراتيجية الصينية الروسية: التداعيات على النظام الدولي بعد الأزمة الأوكرانية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2023، ص15.

(2) جين نوه، دور الصين في الحوكمة العالمية: صين جديدة وواقع عالمي جديد، ترجمة: إسراء عبد السيد، بيت الحكمة للثقافة، القاهرة ، 2025، ص171.

(3) Samuel Charap: Russia Policy in Retrospect, On the website: https://www.stimson.org. Visited: 25/8/2025.

(4) Understanding the 'China Factor' in the Russia – Ukraine War, On the website: https://peacerep.org. Visited: 25/8/2025.

فرضت الولايات المتحدة وأوروبا عقوبات غير مسبوقة على روسيا بهدف شل اقتصادها، عملت الصين كشريان حياة اقتصادي، مما قوض فعالية الأداة الأمريكية الرئيسية للهيمنة العالمية[1].

وتعززت التجارة البديلة بين روسيا والصين حيث زادت الصين من وارداتها من الطاقة الروسية "النفط والغاز" بأسعار مخفضة، ووفرت لروسيا الواردات الأساسية من السلع والتقنيات التي حجبت بفعل العقوبات الغربية، وهذا الدعم الاقتصادي حصن الاقتصاد الروسي وقلل من الضرر المتوقع للعقوبات، وعززت الدولتان التجارة الثنائية بالعملات الوطنية "اليوان والروبل" بدلاً من الدولار الأمريكي، وتجاوزتا إلى حد كبير نظام "جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك" **(SWIFT)** الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة، وهذا التوجه يمثل التحدي الأعمق والأخطر للمكانة الأمريكية، لأنه يضعف القوة القسرية للدولار الأمريكي على اعتبارها أداة سياسية وعقابية عالمية[2].

الفرع الثاني: وحدة الموقف إزاء الأزمات الدولية الهامة

جسدت ما يسمى "ثورات الربيع العربي" عام 2010، ذروة الاهتمام الروسي – الصيني المشترك، فقد وافقت الدولتين على قرار مجلس الأمن الدولي المرقم 1973 في آذار/مارس 2011، الذي سمح بفرض منطقة حظر طيران فوق ليبيا واتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين، وكان القرار الغطاء القانوني الذي استخدمه حلف شمال الأطلسي للقيام بعملية عسكرية شاملة إطاحة بنظام "معمر القذافي"[3].

واعتقدت روسيا والصين في البداية أن القرار الدولي يهدف حقاً إلى حماية المدنيين، لكن القرار تم تحريفه لتبرير التدخل العسكري في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، وهو ما يتعارض مع مبدأ عدم التدخل في السياسة الخارجية الروسية والصينية، وأصبحت أزمة ليبيا مثالاً على الاستغلال الغربي لمجلس الأمن الدولي كأداة لتحقيق أهداف جيوسياسية[4].

وتغيير الرؤية الإستراتيجية الروسية – الصينية في مجلس الأمن الدولي بعد الأحداث في ليبيا، وقد عبر الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" عن الندم الاستراتيجي في الأزمة الليبية مؤكدًا أن روسيا لن تسمح بتكرار هذا المشهد، لذلك امتنعت روسيا والصين عن التصويت لأي قرار من القرارات الغربية التي تدعو للتدخل في سوريا لاحقاً، وأظهرت روسيا والصين أن الولايات المتحدة وحلفاءها مستعدون لتقويض الشرعية وتفسير قرارات مجلس الأمن الدولي بما يخدم مصالحهم، مما أضعف مصداقية الولايات المتحدة كقائد للنظام الدولي، كما أن الموقف الروسي – الصيني المتشدد والمنسق قلل من قدرة الولايات المتحدة على استخدام مجلس الأمن كأداة لفرض العقوبات أو التدخل العسكري[5]، واعتبرت روسيا والصين منافس أيديولوجي ضد عقيدة التدخل الليبرالي لحماية السيادة الوطنية والدفاع عن الحكومات الشرعية في وجه الأجندة الغربية لتغيير الأنظمة، مما عزز من حلفاء روسيا والصين من حيث كسب الدعم الضمني أو الصريح من الدول التي تخشى التدخل الغربي في شؤونها الداخلية.

وأصبحت الأزمة السورية اختباراً لمدى قدرة روسيا والصين على حماية مفهوم السيادة الوطنية من التدخلات الليبرالية الغربية، إذ استخدمت روسيا بتنسيق وثيق مع الصين حق النقض في مجلس الأمن مرات عديدة ضد مشاريع القرارات التي قدمتها الدول الغربية "فرنسا، بريطانيا، أمريكا"، والتي كانت

---

(1) Marc Julienne, The China – Russia partnership and the Ukraine war: aligned but not allied, On the website: https://www.reconnect-china.ugent.be. Visited: 25/8/2025.

(2) Roy Allison, Russia and the post – 2014 international legal order: revisionism and realpolitik, International Affairs, Volume 93, Issue 3, May 2017, P. 259.

(3) عامر عبد الفتاح أحمد عبد الغفار، السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذُ العام 2011 – 2014، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2015، ص40.

(4) Samuel Charap and others, Russia's Military Interventions Patterns, Drivers, and Signposts, RAND Corporation, California, 2021, P. 26.

(5) Roy Allison, op. cit, P. 519.

تهدف إلى إدانة النظام السوري وفرض عقوبات أو الدعوة لانتقال سياسي يمكن أن يسمح للتدخل الخارجي[1].

وأظهرت حق الاعتراض المزدوج الروسي – الصيني أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تمرر أجندتها الدولية عبر أهم أداة دبلوماسية عالمية "مجلس الأمن الدولي" دون موافقة روسيا والصين، الأمر الذي قوض بشكل مباشر القيادة الأمريكية للنظام الدولي والشرعية التي كانت تسعى إليها لتدخلاتها، كما رسخ الموقف الروسي – الصيني أن التدخل الأمريكي يهدف إلى نشر الفوضى، وليس إلى دعم الثورات الشعبية، مما أضعف من القوة الناعمة الأمريكية التي تروج للديمقراطية[2].

لقد تمكنت روسيا والصين من إقامة معادلة أمنية جديدة، إذ أصبحت مناطق النفوذ في العالم محتكمه إلى معادلة أمنية تتضمن توازناً استراتيجياً بين القوى العالمية الكبرى روسيا والصين والولايات المتحدة، مما ينهي مرحلة القطب الأوحد فقد تمكنت روسيا والصين من طرح مبادرات عالمية تتعلق بالملف النووي الإيراني والملف النووي الكوري الشمالي، الأمر الذي أظهر للعالم أن الولايات المتحدة يمكن مساومتها وتحديها، مما قوض من قوة الردع الأمريكية، مما أجبر الولايات المتحدة على التعامل مع روسيا والصين على اعتبارهما شركاء قسرياً في إدارة الصراعات العالمية وتجنب الصدام العسكري المباشر، لا سيما في تقديم غطاء قانوني شرعياً ودولياً لمكافحة الإرهاب الدولي والجماعات المتطرفة[3].

إن المواقف الروسية – الصينية المشتركة أكدت للولايات المتحدة سعي الدولتين إلى الحفاظ على مصالحهما الجيوسياسية، وضمان موطئ قدم دائم في ذات الأهمية الإستراتيجية القصوى، وإرسال رسالة واضحة للغرب بأن روسيا وأحياناً الصين قادرتين على استخدام القوة المشتركة لحماية مصالحها وحلفائها.

الخاتمة

إن التقارب الاستراتيجي بين روسيا والصين لا يمثل مجرد ترتيب تكتيكي عابر، بل هو تحالف هيكلي، يهدف بوضوح إلى إعادة تشكيل النظام الدولي، وبالتالي يشكل تحدياً جوهرياً ومستداماً للمكانة الأمريكية المهيمنة، وأن التقارب الروسي – الصيني ليس ظاهرة عابرة، بل هو مرحلة جديدة في المنافسة بين القوى العظمى حيث نجحت روسيا والصين في تجاوز استراتيجية الاحتواء الأمريكية.

الاستنتاجات

1- إن التنسيق الروسي – الصيني قد نجح في تقليل من الهيمنة الجيوسياسية والعسكرية وفعالية السياسات العقابية الأمريكية، خصوصاً استخدام حق النقض المشترك في مجلس الأمن الدول، وقلل من قدرة الولايات المتحدة على بناء إجماع عالمي ضد تصرفات روسيا والصين، ويشكل التعاون المتزايد في مجال التكنولوجيا العسكرية المتقدمة، والمناورات المشتركة، تهديداً مباشراً لمصالح الأمن القومي الأمريكي في مناطق حيوية مثل منطقة المحيطين الهندي والهادئ، مما يجبر واشنطن على تخصيص موارد إضافية ويشتت تركيزها الاستراتيجي.

2- عززت الشراكة الروسية – الصينية جهودهما لخلق نظام مالي وتجاري خارج نطاق سيطرة الدولار والمؤسسات التي تقودها الولايات المتحدة، والاعتماد المتزايد على العملات الوطنية في التجارة الثنائية، لربط آسيا وروسيا والصين، وهي خطوات لإنهاء حقبة الدولار كعملة احتياط عالمية مهيمنة.

3- نجح المحور الروسي – الصيني في تقديم أنموذج بديل للحكم، يركز على السيادة الوطنية وعدم

---

(1) Russia: Current affairs and analysis, On the website: https://www.chathamhouse.org. Visited: 25/8/2025.

(2) نيبال جميل، الدور الروسي في الصراعات الداخلية العربية المسلحة: المؤشرات – الأسباب – التأثيرات، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد 3، حزيران/يونيو، 2017، ص56.

(3) زيدون سلمان محمد ومحمد محي محمد، الدور الصيني – الروسي تجاه البرنامج النووي الإيراني: (دراسة تحليلية في النشأة والتطور على وفق المتغيرات الدولية والآفاق المستقبلية)، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 59، أيار/مايو، 2020، ص495.

التدخل، بدلاً من التركيز الأمريكي على الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذا الأنموذج يلقى قبولاً لدى عدد متزايد من دول الجنوب التي تشعر بالاستياء من الإملاءات الغربية.

التوصيات

التركيز على معالجة نقاط الضعف الداخلية للتحالف الروسي – الصيني المتعلقة التوازن التجاري أو النفوذ في آسيا الوسطى، فضلاً عن إعادة بناء الثقة مع الحلفاء التقليديين في أوروبا وآسيا.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

1. بشير عبد الفتاح، أزمة الهيمنة الأمريكية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2010.
2. جلبير الأشقر، الحرب الباردة الجديدة "دليل لا غنى عنه لفهم الفوضى العالمية الراهنة ونذيرها المشؤوم"، دار الساقي، بيروت، 2024.
3. حسن رجب ومحمد الشيخ، المعجم الثقافي الصيني الموسوعي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2022.
4. حلا عبد الله الشمايلة، العلاقات الروسية الصينية 2010 – 2020، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، 2022.
5. طارق محمد ذنون، العلاقات الأمريكية – الروسية بعد الحرب الباردة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2012.
6. فراس عباس هاشم، استعصاءات الجغرافيا: روسيا واختراق المخيال الجيوبوليتيكي لمساحة الفضاءات العالمية، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2020.
7. كاظم هاشم نعمة، الصين في السياسة الآسيوية، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف، طرابلس، 2007.
8. لمى مضر جري الإمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
9. محمد صادق إسماعيل، التجربة الروسية: بوتين واستراتيجية الأمن القومي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2023.
10. مصطفى فهمي، الشراكة الإستراتيجية الصينية الروسية: التداعيات على النظام الدولي بعد الأزمة الأوكرانية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2023.
11. ولد الصديق ميلود، مكافحة الإرهاب: بين مشكلة المفهوم واختلاف المعايير عند التطبيق، ج2، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2025.
12. وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1987 – 2010، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2000.

ثانياً: المراجع المترجمة

13. بايتس غيل، النجم الصاعد: الصين دبلوماسية أمنية جديدة، ترجمة: دلال أبو حيدر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009.
14. جين نوه، دور الصين في الحوكمة العالمية: صين جديدة وواقع عالمي جديد، ترجمة: إسراء عبد السيد، بيت الحكمة للثقافة، القاهرة ، 2025.
15. نس. غ. لوزيانين، عودة روسيا إلى الشرق الكبير، ترجمة: هشام حمادي، دار المدى للنشر، بيروت، 2012.

ثالثاً: الدوريات

16. إبتسام محمد العامري، المخاوف الأمريكية من تنامي القوة العسكرية الصينية، مجلة أوراق دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 169، 2008.
17. أبو بكر الدسوقي، العلاقات الروسية – الصينية.. محددات الخلاف وأفاق التعاون، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الرابعة والأربعون، المجلد 43، العدد 170، تشرين الأول/أكتوبر، 2007.

18. جميل مطر، تطويع الخصم: الضغوط الغربية على روسيا، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المجلد 28، العدد 323، كانون الثاني/يناير، 2006.
19. زيدون سلمان محمد ومحمد محي محمد، الدور الصيني – الروسي تجاه البرنامج النووي الإيراني: (دراسة تحليلية في النشأة والتطور على وفق المتغيرات الدولية والآفاق المستقبلية)، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 59، أيار/مايو، 2020.
20. كوثر عباس الربيعي، مستقبل النظام الأمني الأمريكي في شرق آسيا (الصين واليابان والكوريتين)، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 23، 2004.
21. مدحت أيوب، الآسيان بين بكين وواشنطن، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الثامنة والأربعون، المجلد 47، العدد 183، كانون الثاني/يناير، 2011.
22. مشاور صيفي، مستقبل الشراكة الإستراتيجية الروسية – الصينية: أهم السيناريوهات وانعكاساتها على العلاقات الدولية، مجلة الحقيقية للعلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة أحمد دراية – أدرار، الجزائر، المجلد 20، العدد 4، كانون الأول/ديسمبر، 2021.
23. نورهان السيد الشيخ، روسيا.. الشريك الطبيعي للصين، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة السابعة والأربعون، المجلد 46، العدد 183، كانون الثاني/يناير، 2011.
24. نورهان الشيخ، التعاون الاستراتيجي الروسي – الايراني...الأبعاد والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الخامسة والخمسون، المجلد 49، العدد 180، نيسان/أبريل، 2010.
25. نيبال جميل، الدور الروسي في الصراعات الداخلية العربية المسلحة: المؤشرات – الأسباب – التأثيرات، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد 3، حزيران/يونيو، 2017.

رابعاً: الرسائل

26. عامر عبد الفتاح أحمد عبد الغفار، السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذُ العام 2011 – 2014، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2015.

خامساً: المراجع الأجنبية

27. Iliya Kusa, China’s Strategic Calculations in the Russia – Ukraine War, On the website: https://www.wilsoncenter.org. Visited: 25/8/2025.
28. Eva Seiwert, The Shanghai Cooperation Organization and China’s Vision of International Relations, Bristol University Press, England, 2025.
29. John J. Mearsheimer, The Causes and Consequences of the Ukraine Crisis, On the website: https://nationalinterest.org. Visited: 25/8/2025.
30. Marc Julienne, The China – Russia partnership and the Ukraine war: aligned but not allied, On the website: https://www.reconnect-china.ugent.be. Visited: 25/8/2025.
31. Murat Tinas and Alp Cenk Arslan, Rethinking Techno – Politics in the Digital Age: Global Technology Relations and Security, IGI Global Scientific Publishing, Pennsylvania, 2025.
32. Roy Allison, Russia and the post – 2014 international legal order: revisionism and realpolitik, International Affairs, Volume 93, Issue 3, May 2017.

33. Russia: Current affairs and analysis, On the website: https://www.chathamhouse.org. Visited: 25/8/2025.
34. Samuel Charap and others, Russia's Military Interventions Patterns, Drivers, and Signposts, RAND Corporation, California, 2021.
35. Samuel Charap: Russia Policy in Retrospect, On the website: https://www.stimson.org. Visited: 25/8/2025.
36. Understanding the 'China Factor' in the Russia – Ukraine War, On the website: https://peacerep.org. Visited: 25/8/2025.